الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الفترة ١٩٢١-١٩٣٩

The Economic Conditions in Iraq During the Period 1921-1939

م.م. ايمان عماد أحمد الفراجي

Iman Imad Ahmed Al-Faraji

وزارة التربية/ مديرية محافظة صلاح الدين / قسم تربية سامراء

Ministry of Education / Salah al-Din Governorate Directorate / Samarra Education Department

رقم الهاتف: +٩٦٤ ٧٧١ ١٢٩ ١٤٢٥

البريد الإلكتروني: st2982703@gmail.com

اوركيد٠٠٠٩-٠٠٠٨-٣٧٥٥-٤٥٤٨

م. د. علي محمد محمود خلف

Dr. Ali Mohammed Mahmoud Khalaf

جامعة سامراء / كلية الآداب

University of Samarra / College of Arts

رقم الهاتف: +٩٦٤ ٧٧٠ ٧٩٥ ٩٢٠٢

البريد الالكتروني: ali.mmk1974@gmail.com

اوركيد: ٠٠٠٩-٠٠٠٥-٣٤١٤-٦٤٩١

.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد العراقي، الانتداب البريطاني، الزراعة والصناعة، التجارة والاستثمار، إصدار العملة الوطنية

Keywords: Iraqi economy, British Mandate, agriculture and industry, trade and investment, national currency issuance.

الملخص

يمكن القول الى أن الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الفترة ١٩٢١-١٩٣٩، كانت تتسم بالاعتماد على: الزراعة، والصناعة، والتجارة، مع بيان التأثير البريطاني الكبير على الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة.

فيما يخص الزراعة، شهدت هذه الفترة استمرار الأساليب التقليدية، مع تزايد الفجوة بين الشيوخ والفلاحين نتيجة السياسة البريطانية التي منحت الشيوخ سلطات واسعة، ما جعلهم مسؤولين عن الإنتاج الزراعي، مستغلين مكانتهم الاجتماعية، بينما فرضت عليهم ضرائب مرتفعة انعكست سلبًا على الفلاحين. كما ركزت الإدارة الزراعية البريطانية على تحصيل الموارد المائية، مما أدى إلى تراجع الفعالية الزراعية وتخلف الإنتاج.

أما الصناعة، فقد واجهت تحديات كبيرة نتيجة قلة الاستثمارات وضعف البنية التحتية، إلا أن بعض المعامل الوطنية استطاعت تجاوز العقبات والاعتماد على رأس المال المحلي، ما أدى إلى ظهور مرحلة صناعية متميزة رغم محدوديتها.

وفي مجال التجارة، ظل العراق خاضعًا للنفوذ البريطاني، حيث تم توجيه اقتصاده لخدمة المصالح البريطانية، واستمرت الصادرات الزراعية كركيزة أساسية للاقتصاد. ومن الظواهر البارزة في هذه الفترة إصدار العراق عملته الوطنية، التي مثلت رمزًا للاستقلال الاقتصادي، إلى جانب تسديد حصته من الديون العامة، رغم الملابسات التي أحاطت بهذه القضية.

خلص البحث إلى أن العراق عانى من هيمنة بريطانية على اقتصاده، ما أدى إلى ضعف التنمية الاقتصادية وتفاقم الأزمات الاجتماعية، خاصة في القطاع الزراعي.

Abstract

It can be said that the economic conditions in Iraq during the period 1921–1939 were characterized by reliance on agriculture, industry, and trade, with significant British influence on the Iraqi economy during this phase.

Regarding agriculture, this period witnessed the continuation of traditional methods, with a growing gap between tribal sheikhs and farmers due to British policies that granted the sheikhs extensive powers, making them responsible for agricultural production while exploiting their social status. Meanwhile, high taxes were imposed on them, negatively impacting farmers. Additionally, the British agricultural administration focused on water resource collection, leading to a decline in agricultural efficiency and underdevelopment of production.

As for industry, it faced major challenges due to low investment and weak infrastructure. However, some national factories managed to overcome these obstacles by relying on local capital, leading to the emergence of a distinct yet limited industrial phase.

In the field of trade, Iraq remained under British influence, with its economy directed to serve British interests. Agricultural exports continued to be a fundamental pillar of the economy. A notable development during this period was the issuance of Iraq's national currency, which symbolized economic independence, alongside the payment of its share of public debts despite the controversies surrounding this issue.

The study concluded that Iraq suffered from British economic dominance, leading to weak economic development and worsening social crises, particularly in the agricultural sector.

Keywords: Iraqi economy, British mandate, agriculture and industry, trade and investment, national currency issuance.

المقدمة:

يحمل موضوع تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني وما بعده أهمية استثنائية في سلسلة الدراسات التي تبحث في تاريخ العراق الحديث والمعاصر خاصة أن الموضوع يعني بصورة مباشرة بحقبة زمنية لها خصوصيتها، تتمثل في نشوء الدولة العراقية وتأسيس دوائرها ومؤسساتها، ولابد لكل دولة ناشئة من اقتصاد متطور وموارد مالية تمكنها من تثبيت كيانها على أسس ثابتة وقوية.

قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

تناول المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٢١ – ١٩٣٣

أولاً: الزراعة

ثانياً: الصناعة

ثالثاً: التجارة

اما المبحث الثاني فكان يتضمن: الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٣٣ –١٩٣٩

أولاً: الزراعة.

ثانياً : الصناعة

ثالثاً: التجارة

وقائمة للمصادر والمراجع المستخدمة في البحث

المبحث الاول

الأوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٢١ – ١٩٣٣

أولاً: الزراعة

على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي التي تمثلت بانتهاء مرحلة الاحتلال العسكري المباشر ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني في ٣ أيار ١٩٢٠ ومن ثم قيام الحكم الوطني بتأسيس المملكة العراقية عالم ١٩٢١، إلا أن مؤثرات الفوضى والارتباك بقيت مكللة بظلها التقيل على الاقتصاد العراقي فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الأكثر شيوعاً، وحتى الموارد كانت تحت رحمة الطبيعة إذ تكاد تنعدم السيطرة عليها، فالزراعة تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وقلة الأمطار وهجوم الجراد والحشرات، علماً أن القطاع الزراعي كان يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في تلك الحقبة (الـــــــوردي، ١٩٧٨. ص. ٢٨٩.)

كانت محاولات الحكومة بطيئة من خلال وزاراتها المتعاقبة في تنظيم العلاقات الزراعية، فلم تعن في وضع الحلول الناجحة للمشاكل القائمة (كمشكلة الأراضي ولم تبادر إلى تحسين أوضاع الفلاحين بل كانت تميز فئة على حساب أخرى، وقربت الشيوخ وجعلت فيهم الممثلين الرسميين المجموع أفراد العشيرة، مما أخل بالحقوق وعرض الإنتاج الزراعي للإرباك) (الجواهري، ١٩٧٨. ص. ٢٦١.) ، تحدد نظام العلاقات الإنتاجي على أساس قيام الحكومة بتأجير الأرض لكبار الشيوخ، وهؤلاء بدورهم يقسمون أراضيهم التي أجروها على أساس ملتزمين ثانويين، وتقسيم ما التزموه على مجموعة من الفلاحين في المنطقة نفسها حيث يتسلم الفلاح من مالك الأرض أو وكيله البذور وأدوات العمل بصورة مستمرة مباشرة وفي حالات آخر تتم هذه العلمية بواسطة الفروض التي كانت تترتب عليها فوائد باهضه (الجواهري، ١٩٧٨. ص. ٣٣٠-٢٣١.).

ان العلاقات الزراعية هي انعكاساً لما تمليه مصلحة الملاك ومن ثم الملتزمين الثانويين، وهنا نصل إلى نتيجة مفادها أن رؤساء العشائر قد حصلوا على تفويض الأراضي ونالوا لوحدهم حقاً قانونياً بالتصرف بالأرض إلا أن التصرف كان يأخذ أشكالاً متعددة في المناطق المختلفة، كما أنه يبعث المشاكل، فالصراع كان واضحاً بين أصحاب أراضي الطابو أصحاب حق التصرف، بالإضافة إلى القوانين الجديدة التي أصدرتها الدولة في عام ١٩٣٢ الخاصة بحيازة الأرض الزراعية والتي كان من أبرز نتائجها انتقال ملكية الأراضي الزراعية إلى شيوخ العشائر(الجواهري، ١٩٧٨. ص. ٥.)

وكبار التجار على هيئة ملكيات فردية كبيرة بلغت الاف الدونمات، تكون على أثرها طبقة جديدة من الإقطاعيين المتغيبين عن الأرض لانشغالهم بمناصب عضويان مجلسي النواب والأعيان والذين سنوا من خلالها قوانين مجحفة وفق ما تمليه مصلحتهم واستندوا في ترسيخ أقدامهم إلى دعامة بريطانيا والموالين لها(الانكلي، ١٩٩٣. ص. ٨٧.)، وكانت نتائج ذلك وخيمة على الفلاحين الذين تفاقم وضعهم الاقتصادي جراء الديون المتراكمة والتي تضاعفت الاستمرار الدولة بإصدارها سلسلة من القوانين الجديدة لصالح الإقطاعين التي جردتهم في النهاية من الأرض والحقوق والفقرتهم، الأمر الذي تقع الاف منهم لانتقال إلى المدينة بحثا عن العمل(الهلالي، ١٩٥٨. ص. ١٣٠-١٧٠.)، إذ شهدت الدولة العراقية الجديدة التوسع في دوائرها ومؤسساتها كتأسيس قوات الشرطة والجيش والمتقدم وتطور المواصلات وبناء السكك الحديد، فضلاً عن نشاط التجارة جعل المتن تعيش حالة من النشاط والتفاعل الاقتصادي وسهل اتصال الفلاح بالمدينة فأخذ يقارن فيما بين عيشته في الريف وما ترى عينه في المدينة، يضاف إلى ذلك قسوة النظام الزراعي وميوله إلى فئة الملاك على حساب الفلاح أفرع ذلك من روحية الفلاح للارتباط بالأرض(الهلالي، ١٩٥٨. ص. ١٢.)

١. الري في العراق

في العراق تهران عظيمان من أشهر أنهار العالم وهما لا يجريان في أودية سحيقة، كما تجري أنهار الدنيا وانما يجريان فوق نجد من الأرض، وهذان التهران هما : نهر دجلة ، الذي يبلغ طوله ١٨٠٠ كيلومتر . ونهر الفرات الذي يبلغ طوله ٢٣٥٠ كيلومتراً، بالإضافة إلى انهار عديدة أخرى صغيرة ، وروافد كثيرة لا تحصى وهذه كلها حقاً بمثابة الشرابين بالقياس إلى العراق إذ يتوقف عليها ازدهار العراق وحياته(الحسني، ١٩٦٨. ص. ٩)، وعلى الرغم من الأهمية العظيمة التي يحتلها نهرا دجلة والفرات، والمكانة الرفيعة لهما، وتأثيرهما البالغ في الزراعة ، الا أن استغلال مواردهما لم يكن بالشكل المناسب وهذا تابع من طبيعة اجراء أت السلطة الحاكمة التي ورثت ، تركة متخلفة ومرافق أروائية محدودة العدد والتأثير، وكان الانكليز يدركون جيدا ، الأهمية الكبيرة للري في بلد زراعي كالعراق فعملوا على تأسيس دائرة الري، حيث بدأت خطة نشيطة الأحياء جداول ثلاثة هي الصقلاوية وأبو غريب واليوسفية. وكانت المناطق السفلى من نهر الفرات بحاجة ماسة إلى استخدام نظام المجاري لتصريف المياه سيما وأنها كانت تبدو كالمستنقعات(العبوسي، ١٩٥٨. ص. ٣٧.)

ونتيجة لانعدام الاستخدام السليم للموارد المائية المتاحة ، كانت الغلب المياه تتبدد، وكان على الحكومة العراقية الجديدة أن تضع خطة سريعة من أجل السيطرة على الري، فأقدمت على تقوية سدود نهر دجلة في كل مقاطعة بغداد، حيث يوشر بالعمل منذ العام ١٩٢٣ في المنطقة

الغربية، ومن الشمال والشرق في العام ١٩٢٦ وكان من نتائجها التوسع في زراعة ضفاف النهر، وقد تم بناء ناظم لتنظيم مناسيب المياه على نهر الحي والغراف أحياء فنة فرع الشطرة . ولم يتم في منطقة العمارة سوى تسجيل قياسات دورية الأوضاع المياه(فوستر، ١٩٣٨. ص. ١١٢.)

وبدأ العمل في مشروع سد الدغارة عام ١٩٢٢ لتحقيق السيطرة الإروانية على أراضي الديوانية والدعارة، والبدء بأجواء مراقبة شديدة للحياة الموجودة في نهر المحلة وتطبيق المناوبة في سد الدغارة.

٢. الانتاج الزراعي والحيواني

يعد الانتاج الزراعي الأساس الذي يقوم عليه الدخل القومي في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني ، وكان السعة المساحة وقلة السكان مع خصوع شبه تام للظروف الطبيعية من جفاف وجواد ورياح شرقية وفيضان ، التأثير الكبير على كمية الانتاج ويدعو إلى استيراد بعض الحاصلات الزراعية، ولهذا كانت الفعاليات الزراعية تعاني من التخلف(الهاشمي، ١٩٣٠. ص. ٢٧٣.)، وقد كان التوجه نحو زراعة الغلات النقدية كالقطن والكتان " واضحا وهو الأمر الذي أريد له أن يكون أساسا الواردات الحكومة، مع الأخذ بالاعتبار، إبقاء صفة الأهمية لمحصول الحنطة في مناطق العراق الأعلى كونها أراضي ديمية ، وعليه كانت السياسة الزراعية تقوم على تقسيم العراق إلى مناطق انتاج زراعي وفقا الخصائص الجغرافية والطبيعية، التتمكن السلطات الزراعية من تحديد نوع الحاصل وتكليف إنتاجه مردوده الاقتصادي .

وتعد المناطق الشمالية الأساس في زراعة الحنطة والشعير حيث تعتمد اعتمادا كليا في بذورها ونضوجها على مياه الأمطار، ومن أهم المناطق التي تزرع فيها الحنطة والشعير هي منطقة سهل الموصل وسهل سنجار وسهل اربيل وسهل كركوك وسهل تفري ومضية خليجة ، أما الأرز فيزرع في المناطق الأهوار والبحيرات في القرات الأسفل وفي منطقة القرات الأوسط في الشامية والشنافية(١٢. الهاشمي، ١٩٣٦. ص. ١٢١.).

أما فيما يخص الثروة الحيوانية فقد كانت تنتاب الحيوانات في العراق امراض سارية منها ما هو سريع العدوى و شديد الوطأة وكثير الفلك يسبب حين تقشيه خسائر مادية جسيمة فالقاء لهذا الخطر انشئت في أول سنة ١٩٢٠ (الهاشمي، ١٩٣٦. ص. من ١٩٢)

مديرية امور البيطرة وجهزت بمختبر صغير ليقوم بفحص النماذج واللطخات الباثولوجية التشخيص الامراض السارية وكبر هذا المختبر في سنة ١٩٣٤، وهو يقوم الآن زيادة على أعماله السابقة بتحضير اللفاحات والامصال المختلفة اللازمة لمكافحة الأمراض السارية. وحولت المديرية بموجب قانون أمراض الحيوانات رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٤ صلاحية واسعة لمتابعة مكافحة الأمراض السارية في جميع مناطق العراق ولكن فاعلية المكافحة بقيت محدودة اذ أن القانون

المذكور الفي أمور المكافحة على عائق السلطات البيطرية فقط . فاهب هذا الأمر بمديرية امور البيطرة لاستصدار " قانون أمراض الحيوانات العقلة رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ عرضاً عن قانون سنة ١٩٢٤ وبموجب القانون الجديد كلفت السلطات الإدارية المعاونة الأطباء البيطريين . وبذلك سيتسنى المديرية امور البيطرة متابعة أمور المكافحة

٣. الازمة الاقتصادية على الزراعة في العراق :

من الطبيعي أن تكون للازمة اثارها على الاقتصاد العراقي لاسيما بعد ازدياد ارتباط العراق بالأسوق الرأسمالية العالمية ، وخاصة اسواق بريطانيا التي تأثرت كثيرا من هذه الأزمة ، انعكست آثار الأزمة بشكل واضح على حياة العراق الاقتصادية، وبدأ ظهور الازمة بتدهور أسعار الشعير اهم صادرات العراق في علم ١٩٢٩ ، ثم عم هبوط الأسعار سائر الحاصلات الأخرى فكان متراوحا في صيف ١٩٣٠ بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من مجدل الأسعار في السنة السابقة(أحمد، ١٩٨٣. ص. ٢٤.)، وزاد في تفاقم الأزمة العوامل الداخلية الخاصة بالعراق والتي أهمها رداءة اصناف الحبوب والجلود وانخفاض مستوى تنظيفها وتصنيفها وصعوبات النقل داخل العراق، وشدة البرد والجفاف وإصابة النخيل بحشرة الغيار سنة ١٩٣٢ دوما ترتب على ذلك من ضالة حاصلات الحبوب والتمور وهلاك المواشي(جميل، ١٩٤٩، ص. ٩٧) . ومن الجدير بالذكر أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات والتدابير في محاولة منها لتحفيف اثار الأزمة الاقتصادية كان اهمها الغاء رسوم التصدير عن الحنطة والشعير والرز سنة ١٩٣٠ ، وتلا ذلك الغاء رسوم الانتاج المفروضة على ما ينتج محليا من السلع في علم ١٩٣١، وتخفيض رسوم تصدير التمور المن اللها عام ١٩٣٢(جميل، ١٩٤٩، ص. ١٨-١٩) والتنازل عن جزء من الضرائب الزراعية المستحقة عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ الماليتين(جميل، ١٩٤٩، ص. ٩٩).

ثانياً: الصناعة

١. حالة الصناعة في عهد الانتداب (١٩٣٣-١٩٢١)

كان النشاط الصناعي القائم في نهاية العهد العثماني وبداية الحكم الوطني ذا طابع حر في تقليدي مقتصراً على عدد من معالج الأقطان ومطاحن الحبوب ومشاغل النسيج البنانية وبعض الصناعات الحرفية اليدوية وورش بدائية التصليح الآليات ووسائط النقل، ولم تظهر المصانع الآلية الحديثة إلى الوجود في العراق إلا في بداية الثلاثينات ولم لكن استيرادات وصادرات العراق خلال فترة تأسيس الدولة بعد الحرب العالمية الأولى كبيرة وقامت الصناعة الحرفية على كثافة السكان وتوفر المادة الأولية(البواري، ١٩٦٦، ص. ٤٣) وهذا ينطبق على نمط الانتاج الحربي عموما(البواري، ١٩٦٦، ص. ٤٤) ، حيث كانت تمثل الشكل العام للصناعة خلال السنوات الأولى من الانتاب. وكان نشاطها مقتصرا في المحلات الصغيرة والبيوت الموقد أرست سياسة

استيراد البضائع الأجنبية التي نشطت بمباركة بريطانيا في عهد الانتداب مناخاً تنافسياً صعباً ولن تقتصر المنافسة في مجال واحد بل تعدى ذلك لتبلغ المنافسة جميع أوجه الإنتاج الحرفي اضافة الى وجود صناعة بعض الأسلحة النارية في منطقة السليمانية و راوندوز في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى لكن هذه الصناعة تعرضت للاختفاء بعد الاحتلال البريطاني(الدرة، ١٩٩٨، ص. ١٢) ، وقد برز اثر السياسة الاقتصادية التي نهجتها سلطات الانتداب على تطور القطاع الخاص الصناعي وبروز دور الرأسمال في السيطرة على القطاع من خلال استيعابها الأكثر من ثلاثة عشر ألف عامل في مشاريعها كالسكك الحديد وميناء البصرة وشركة نفط العراق وشركة نفط خالفين وجمعية زراع القطن البريطانية ، إذ بلغت قيمة الأموال المستثمرة ما يقارب ٨٠ مليون دينار فما بقي دور القطاع العام محصوراً في مطبعة الحكومة والبريد والبرق وميناء البصرة بعد انتقال ملكيته إلى الحكومة عام ١٩٢٤ وقد اقتصر دور القطاع الخاص على صناعة أعداد المنتجات للتصدير، إذ يشير أحد الباحثين إلى التطور في فعالية القطاع الخاص بالقطاع العام، مع التأكيد على أن النهج الذي اتبعته السلطات الانشابية تركز في دعم الصناعات التي القوم على أعداد الصادرات وصناعة مواد البناء ، ومن عوامل التخلف في الصناعة خلال عهد الانتاب هو قة رأسمال المال الوطني، وعدم كفاية المواد الأولية كالفحم والحديد فضلاً عن قلة الطلب في السوق المحلية ونقص المهارة الفنية لدى العامل لكنه يتضح توجه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات التجارية العقارية كأهم عامل أدى إلى تخلف النشاط الصناعي، منطلقاً من العجز الذي أصاب القطاع الصناعي في رأس المال(حسن، ١٩٩٦، ص. ٢٢٢-٢٢٤)

٢. سياسة تشجيع النشاط الصناعي :

في الواقع أن السياسة الحكومية أدت دوراً في تأخير الصناعة من خلال خلق فرص العلم أمام الشباب الذين تعلموا الصناعات الفنية الحديثة وتبديد جهودهم بتركهم عاملين عن العمل، وهذا لا يعنى أن الحكومة بقيت مكتوفة الأيدي، فخلال العام ١٩٢٥ أصدرت قانوناً خاصاً أعنت به الآلات والأدوات المستوردة المعامل النشيج الصوفي من ضريبة الاستيراد، وكانت الحكومة العراقية قد أصدرت عام ١٩٢٧ قانوناً جديداً للتعريفة الكمركية برقم (٣٠) تضمن إعفاء الماكنات والآلات المستخدمة في الصناعة من الرسوم الكمركية تشجيعاً للصناعة الوطنية . ويحدد بعض الباحثين سنة ١٩٢٧ مؤشراً لإسهام التجارة الخارجية العراقية في نشوء الصناعة من خلال الاعفاءات الواسعة وخفض الضرائب بالنسبة للبضائع الإنتاجية كتلك تقليص المستوردات بالنسبة للبضائع الاستهلاكية(حمدي، ١٩٦٨، ص. ٢٧٦) .

وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) الذي تم بموجبه ملح بعض الامتيازات للمشاريع الصناعية القائمة والجديدة، وقد عرف القانون المذكور المشروع الصناعي الخاضع لمثل هذه الامتيازات بأن يكون عرضه صنع منتجات كاملة من مواد خام أو من مواد أو منتوجات بعض أجزاءها مصنوعة أو صنع منتجات تختلف من حيث الشكل عن تلك المواد الخام أو المنتجات التي بعض أجزاءها مصنوعة ، وأن ينار بواسطة ماكنات تسير بقوة غير القوة اليدوية، وأن لا يتجاوز عدد العمال المستخدمين غير العراقيين عشرة بالمائة من مجموع العاملين، وأن تكون كلفة تأسيس المشروع لا تقل عن (٢٢٥٠) دينار بما في ذلك المكائن والأبنية والأرض .

ويبدو أن سياسة الدولة لم تكن تضع أية قيود على الاستثمارات الأجنبية والعربية في الصناعة الوطنية وتسمحلها يتأسيس المشاريع الصناعية والتمتع بالامتيازات التي يقدمها قانون تشجيع المشاريع الصناعية بنفس الأحكام المطبقة على الاستثمارات العراقية الوطنية(كجه جي، ٢٠٠٢، ص. ٢)

٣. أهم المشاريع الصناعية التي انجزت خلال الفترة (١٩٢١-١٩٣٣)

على الرغم من ظهور بعض المشاريع الصناعية التي قامت على الأمس الحديثة في الإنتاج إلا أن الصناعة بقيت تعاني من التخلف وتدني المنتج وقته بالنظر لاعتمادها على المواد الأولية المستوردة، وعلى اعتبار أنها تمر في مراحلها الأولى فقد برزت مشكلة ارتفاع أسعار البضائع المنتجة محلياً، بحساب كلفة العمل الضرائب الكمركية ورسوم المكس وكانت السلع المستوردة تتمثل في الخشب وبعض المعادن والجلود المدبوغة والغزول والأصباغ التي تستعمل في صناعة الأثاث والطرق على النحاس والصفيح والحدادة والأهلية والنسيج اليدوي(السامرائي، ١٩٦٩، ص. ١٠) .

إن التواضع كان السمة العامة التي طبعت على الإنتاج الصناعي في عهد الانتداب، إذا كان الاعتماد أساساً على تصريف المنتوج في السوق المحلية الذي كان يستوعب كمية ضئيلة منه، كما أن المنتجين واجهوا صعوبات جمة لكنه لابد من الإشارة إلى أنه نتيجة التوسع في مجال صناعة السكاير والخمور والأحذية والصابون والفواكه والخضراوات والأثمار الجافة قد أدى إلى هبوط قيم المستورد، واستطاعت جملة من الصناعات الوطنية، أن تنشأ وتقدم إنتاجها إلى السوق على الرغم من سمة التواضع التي كانت تغلف فعالياتها بصفة عامة فقد تمكن معمل فتاح باشا وشركاءه من إنتاج كميات من الأقمشة الصوفية الجيدة(السامرائي، ١٩٦٩، ص. ١٢) ، وكانت تجارب صناعة الحرير تسير بخطوات وليدة بسبب معارضة بريطانيا لنشوء هذه الصناعات في

العراق لضمان استمرار اعتماد المنتجين الصناعيين على الغزول القادمة من المصادر التي تسيطر عليها بريطانية(أحمد، ١٩٨٣، ص. ٥٨) .

اعتمدت صناعة الأحذية على الجلود المستوردة خاصة من الهند بسبب رداءة الصناعة المحلية وتخلف وسائل ذبح الحيوانات وكان اغلب إنتاج الأحذية يتم في الورش الحرفية الصغيرة ذات النسبة العظمى من متطلبات السوق المحلية وكانت منافسة الأحذية المستوردة بشكل عام شديد على الاقتصاد المحلي إذ بلغت أقيام الأحذية المستوردة في العام ١٩٢٨-١٩٢٩ ما يقارب ٦٠ ألف دينار وشهد العام ١٩٣٢ تأسيس أول معمل إلى الصناعة الأحذية وفق الأساليب الحديثة(الدرة، ١٩٩٨، ص. من ١٩٩) ، أما صناعة تعليب التمور التي كانت تتركز في البصرة ومنطقة الفرات الأوسط تقتصر على التمور للتصدير فقط، وكانت العمليات الصناعية تتم بأسلوب بناني ويطلق على الأماكن التي توجد فيها المكابس البدائية (جرداء) (جميل، ١٩٤٩، ص. ٢٢) انتعلت صناعة تعبئة التمور بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة بالنسبة التمور البصرة المحسنة والمعدة لأغراض التصدير . فقد ارتفعت صادرات التمور من (٦٤) ألف طن في عام ١٩١٣ إلى (١٤٨) ألف طن في عام ١٩٢٤ ١٩٢٥ أي بأكثر من الضعف. وفي عام ١٩٢٥ أدخلت الشركات الرئيسية المصدرة للتمور طريقة رفع النواة من الثمرة وحشوها بالجوز واللوز وكان يتم ذلك يدوياً) ثم جرى تعبئتها وتغليفها بشكل جذاب مما حسن من جودتها ورفع من أسعارها، حتى أصبحت تنافس بعض الحلويات الأخرى، هذا مع العلم بأن إدخال طريقة رفع النواة من التمور أدت إلى زيادة استخدام الأيدي العاملة ، فقد بلغ مجموع الأيدي العاملة الموسمية المستخدمة في صناعة تعبئة التمور في البصرة خلال تلك الفترة إلى (٥٠) ألف عامل(الانكلي، ١٩٩٣، ص. ٤٢-٤٤) .

وفي مجال صناعة المواد الإنشائية فلا يوجد في العراق سوى آلة واحدة لصنع الطابوق ولم يحسن استخدامها وفق الأسلوب المعد لها فإنتاجيتها منخفضة ورديئة بسبب النقص في المهارات الفنية وعليه أسست إدارة الاحتلال الإنكليزية مديرية الأشغال العامة التي قامت بإنشاء عدد من معامل الطابوق على طريقة حرق النفط ثم زاد نشاط القطاع الخاص في مجال هذه الصناعة، وإقبال أصحاب رؤوس الأموال على تأسيس معامل أهلية خاصة بعد حركة البناء والتشييد التي شهدها العراق مع بداية تأسيس المملكة العراقية(السامرائي، ١٩٧٦، ص. ١٥-١٦) .

بدأ استغلال الموارد النفطية العراقية في منتصف العشرينات عندما قامت الحكومة العراقية بمنح امتياز النفط العام ١٩٢٥ إلى شركة النفط التركية، والتي أصبحت فيما بعد شركة نفط العراق . وقد باشرت الشركة فوراً بالتنقيب عن النقط وحفر الآبار وتوفير البنى الارتكازية وإنشاء محطات عزل الغاز عن النفط التي تحتاج إليها عمليات الصناعة النفطية . وفي ٧/١٠/١٩٢٧ تفجر

النفط بكميات وفيرة في حقل "بابا" كركر ". إلا إن الشركة لم تبدأ بعمليات التصدير إلا في عام ١٩٣٢ بعد إكمال من أنابيب النفط إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط. أما بالنسبة للامتياز النفطي الثاني الذي منحته الحكومة العراقية عام ١٩٢٦ إلى شركة النفط البريطانية الفارسية، والتي قامت بتنفيذه شركة نفط خانقين المحدودة، فقد قامت الشركة مباشرة بأعمال حفر الآبار في حقل نفط خانة " وإنشاء الخدمات الصناعية المطلوبة للعلميات النفطية لغرض تزويد النفط الخام إلى مصفى النفط الذي اقترحت تأسيسه هناك ، وقد تم إنتاج (٦٩) النفط الخام في عام ١٩٢٧/٣(الانكلي، ١٩٩٣، ص. ٤٦-٤٧)

بدأ انتعاش صناعة التبوغ والسكاير منذ منتصف العشرينات، وتوسعت بسرعة في بداية الثلاثينات نتيجة لسياسة الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية بإعفائها من الرسوم الكمركية من جهة، وفرض رسوم كمركية على السكاير الأجنبية المستوردة، من جهة أخرى. تأسس أول معمل ميكانيكي لصناعة السكاير عام ١٩٢٦ من قبل مست تمرين لبنانيين هما السيدان عبود وطيارة، وكان المعمل يستخدم التنوع المحلية المنتجة في منطقة السليمانية والتبوع المستوردة من تركيا، وقد أدخل المصنع المذكور أساليب الإنتاج الحديثة في صنع السكابر بواسطة المكائن الميكانيكية عوضاً عن الإنتاج البدري والحرفي السائد انذاك وفي عام ١٩٢٩ تأسست شركة الدخان العراقية من قبل أحد المستثمرين المصريين هو السيد جان بعجيان حيث قامت الشركة المذكورة بإنشاء معمل حديث الإنتاج السكاير الميكانيكية(الانكلي، ١٩٩٣، ص. ٤٧) .

ثالثاً: التجارة

١. تجارة العراق في عهد الانتداب (١٩٣٣-١٩٢١)

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجالي الاستيراد والتصدير بريطانيا والهند حيث كان من الطبيعي أن تمثل بريطانيا سوقاً مهمة للصادرات العراقية بحكم واقع الانتداب الذي اتاح لها حرية التحرك في المجالات الحيوية للقطر وعليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا وثيقة جداً حيث شملت أهم سوق للحبوب العراقية وعدت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور ولهذه العلاقات أسباب كثيرة منها حاجة العراق إلى المنتوجات والشاي واللين والتوابل والأخشاب وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند كذلك كانت السوق العراقية توفر المواد الأولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما، وعليه كانت الروابط التجارية سابقة لعهد الانتداب بزمن طويل (الجليلي، ١٩٥٥، ص. ٥٨) فالنشاط التجاري الذي تمثل بالمحاولات المستمرة للسيطرة على العراق بامتيازه طريق مرور وسوقاً للمنتجات المصنعة والمواد الأولية، وقد أسهم النفوذ السياسي في المنطقة إلى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين(جميل، ١٩٤٩، ص. ١٣٨-١٣٩).

وخلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية واجهت تجارة التصدير " خاصة المنتجات الزراعية " مشكلة الرسوم الكمركية التي فرضتها الحكومة البريطانية على كل ما يرد اليها من البضائع من الخارج، بحكم استيعاب السوق البريطانية لأغلب الصادرات العراقية ، خاصة الشعير ، كاجراء للحد من آثار الأزمة العالمية. وخلال العام ١٩٣٢ حصل تحسن في تصدير الذرة الى بريطانيا ، كذلك استمرت هذه الدولة باستيراد الصوف العراقي لكن بكميات قليلة ، كما كانت تعد الزبون الرئيس لاستيراد الجلود العراقية(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٣٨) ، وكان من الطبيعي أن تمثل بريطانيا سوقا مهمة للصادرات العراقية، بحكم واقع الانتداب ، الذي أتاح لها ، حرية التحرك في المجالات الحيوية للقطر وعليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا " وثيقة جدا " حيث مثلت " أهم سوق للحبوب العراقية وعدت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور " فاذا ما سنت هذه المرة في وجه الصادرات الرئيسة من العراق ، أو أذا ما أحدثت عراقيل في سبيلها فأن خسارة العراق سوف لا تكون قليلة ".

لقد كانت وطأة الأزمة العالمية اخف في العراق منها في أكثر بلدان العالم، وذلك لان في البلاد عواد ساعدت على مقاومة الازمة. وبعض هذه العوامل أولاً الزراعة المختلطة التي تلائمها البلاد ؟ ثانية التمر هبوطاً كبيراً ، والتمر اهم صادرات البلاد ، ثالثاً عدم وجود صناعات تعتمد في نموها على وعي رابعاً من شركة النفط العراقية انابيبها إلى البحر المتوسط : خامساً استثمار ينابيع النفط في كركوك ؛ سادساً تنفيذ برنامج من الأشغال العامة واسع تسبباً والاتفاق عليه من الأموال التي تدفعها شركات النفط كحصة عائدة الى لقد كانت وطأة الأزمة العالمية اخف في العراق منها في أكثر بلدان العالم، وذلك لان في البلاد عوامل عديدة فعالة ساعدت على مقاومة الازمة. وبعض هذه العوامل أولاً الزراعة المختلطة التي تلائمها البلاد ؟ ثانياً عدم هبوط سعر التمر هبوطاً كبيراً ، والتمر اهم صادرات البلاد : ثالثاً عدم وجود صناعات تعتمد في نموها على وسائل اصطناعية رابعاً من شركة النفط العراقية انابيبها إلى البحر المتوسط : خامساً استثمار ينابيع النفط في كركوك ؛ سادساً تنفيذ برنامج من الاشغال العامة واسع نسبياً والاتفاق عليه من الأموال التي تدفعها شركات النفط كحصة عائدة الى الحكومة من استثمار ينابيع النفط(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٣٨١) .

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجالي الاستيراد والتصدير بريطانيا والهند، ولهذه العلاقة اسباب كثيرة . منها حاجة العراق إلى المنسوجات والشاي والين والتوابل والاخشاب، وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند ، كذلك كانت السوق العراقية توفر المواد الأولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما ، وعليه كانت الروابط التجارية سابقة العهد الانتداب بزمن طويل. فالنشاط البريطاني الذي تمثل بالمحاولات المستمرة للسيطرة على السواق باعتباره طريق مرور وسوقا

للمنتجات المصنعة والمواد الأولية ، وقد أسهم النفوذ السياسي في المنطقة إلى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين، ومثل الارتباط النقدي عاملا مهما في توطيد هذه العلاقات باعتبار كون الروبية الهنديه العملة الرسمية في البلاد لغاية الأول من نيسان ١٩٣٢ ، أذ فسح المجال أمام التجار للتوسع في أعمالهم لثبات سعر الصرف وسهولة التحويلات المالية . يضاف الى كل ذلك السياسة التجارية القائمة وتطبيق نظام الباب المفتوح ، التي أعطت الحق لتوسع التجارة مع بريطانيا والهند ، التي استغلتها بريطانيا لمصلحتها ، فعلى سبيل المثال كانت الضريبة الكمركية تزداد كلما خف وزن المستورد من القماش(جميل، ١٩٤٩، ص. ١٣٨-١٣٩).

وعلى صعيد العلاقات التجارية وتنظيمها مع البلدان المجاورة برزت في حقبة الانتداب مشكلة تهريب البضائع من الكويت إلى العراق والتي تركت أثاراً سياسية انعكست على العلاقات بين البلدين، وسبب تفاقم المشكلة كان يمكن في التفاوت في التعريفة الكمركية بين الكويت والعراق فقد كانت منخفضة في الأولى ومرتفعة في الثانية، وعمدت الحكومة العراقية للاتصال بالجانب البريطاني على أساس أن الكويت محمية بريطانية في تلك الحقبة بعد أن فشلت كل المساعي التي بذلتها لوقف عمليات التهريب وافترضت في العام ١٩٣٢ تشكيل لجنة عراقية كويتية لمراقبة الحدود فيما طلبت من بريطانيا تعيين موظف عراقي في الكويت يقوم بتأشير أوراق الشحن المرسلة من الكويت إلى مديرية كمارك البصرة أو وضع سفينة صغيرة لمراقبة حركة السفن في مدخل شط العرب(عبد القادر، ١٩٧٥، ص. ٧٨٢-٧٨٦).

٢. التطور المالي والنقدي:

كانت الدولة العراقية في بداية تكوينها تعاني من نقص واضح في خزينتها المالية وذلك لإقدام بريطانيا على شعب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها على ميزانية حكومة الهند، وعليه تقيدت خطوات الحكومة وأضحى المجال أمامها ضيقاً لاسيما أن التركة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر كانت لقبلة وكان على الحكومة أن تقوم بأعباء بناء الدولة الناشئة مما يتطلب موارد مالية أوسع(الحسني، ١٩٦٨، ص. ٦٠) .

وبلغت ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١-١٩٢٢ التي تقدمت بها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ستمائة وثمانية وتسعون لك واثنين وتسعون ألف وخمسمائة وثمانية وسبعين روبية، وقد تأخر تقديمها إلى المجلس لعدة أسباب منها تأخر دوائر الحكومة في إعداد ميزانيتها كونها تمثل تجربة أولى لدوائر الدولة وقد حددت السنة المالية بالأول من نيسان ١٩٢١ وحتى نهاية آذار ١٩٢٢ (السامرائي، ١٩٧٦، ص. من ٤٥)

وبعد ظهور العجز في ميزانية السنة المالية ١٩٢٢-١٩٢١ حاولت الحكومة أن تقوم بإجراء وقائي كان الغرض منه تقبل مخاطر العجز على ميزانية ١٩٢٣-١٩٢٢ خاصة أن احتمال ظهور العجز فيها كان وارداً فقامت بتأليف لجنة للتوفير برئاسة وزير المالية، ووضعت جدولاً لأعمالها في قسمين الأول يتعلق بأحداث تغيير بأعمال الدولة من خلال المطالبة بتخفيض تدريجي في عدد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش وال الدوائر ومخصصات النقل للموظفين، أما القسم الثاني من الجدول كرس لتخفيض بعض في ميزانيات دوائر الحكومة أو إلغائها، وعلى الرغم من أن اللجنة باشرت أعمالها، واستطاعت أن تحقق شيئاً من التوفير إلا أن انخفاض واردات الميزانية لسنة -١٩٢٢ ١٩٢٣ كان السبب في ظهور العجز(حمادة، ١٩٩٤، ص. من ٤٧٤)

وخلال السنوات اللاحقة ظهر نوع من النبات في الميزانية حتى أنها استطاعت أن تسد العجز في السنتين الماليتين ١٩٢١ - ١٩٢٣ و تحققت فضلة في ميزانية ١٩٢٤- ١٩٢٥ مقدارها ٦٩٤ ألف دينار إلا أن الديون العمومية العثمانية ودفع العراق حصته منها سنوياً في ظل معاهدة لوزان ٦ أب ١٩٢٤ كانت تمثل مشكلة تتعرض لها الميزانية بعد استقرارها ، يضاف إلى ذلك التعهد الذي قطعته الحكومة العراقي في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة (الجليلي، ١٩٤٥، ص. ١٠٩-١١٠)

وبقيام الحكم الوطني في العراق وظهور التشكلات الإدارية برز اتجاه نحو إصدار عملة نقدية وطنية كمظهر من مظاهر الاستقلال وبدت الحكومة تدرس موضوع العملة منذ ١٩٢٢،(الحسني، ١٩٦٨، ص. ٦٠) واستمرت الحكومة في مساعيها لانجاز موضوع العملة حيث قرر مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ وتأكيد رغبة الحكومة في أن تكون لها عملة خاصة وقد تقرر مبدنيا القيام بمشروع العملة العراقية بدون واسطة بنك وإناطة المهمة إلى لجنة العملة ويكون مقرها في لندن تقوم بسك الأوراق النقدية والعملة المعدنية وأصدراها باقيامها المختلفة وقد وافقت وزارة المستعمرات البريطانية على هذا الترتيب(السامرائي، ١٩٧٦، ص. ١٦) ، صدر قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ في نيسان الذي قضى بربط العملة الجديدة بالجنيه الاسترليني وجعلها قابلة للاسترداد بصك على لندن وجعل الدينار الوحدة القياسية الجديدة على أن يكون مؤلفا من الف فلس(الناهي، ١٩٥٥، ص. ٢١).

المبحث الثاني

الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٣٣ –١٩٣٩

أولاً: الزراعة.

١. نظام توزيع الاراضي

كانت مشكلة الأراضي موضع اهتمام الحكومات العراقية المختلفة ، فقد ورثت الدولة العراقية من العهد التركي تركة اقطاعية منقلة المشاكل والمظالم فكان لا بد لها أن تواصل الجهود التي بذلت في سبيل تسوية هذه المشاكل التي بدأ التفكير والعمل على تسويتها قبل قيام الدولة العراقية الحديثة حيث كانت أغلب الأراضي كار بالالتزام ولا تفوض لأحد، وهو نظام اخذت به الدولة العثمانية بدلا من الاقطاع العسكري القديم وكانت بموجبه تؤجر الأراضي الملتزمين أي مستأجرين لمدة مؤقتة، وكان الملتزمون يهتمون بالأرض مدة التزامهم فقط ولا يبالون بأعمار الأراضي مما نجم عنه وجود مسلمات واسعة من الأراضي خاليه من العمران فكان لزاما أن تفكر الدولة في منح حقوق ثابته للفلاحين والمزارعين على اراضيها الأميرية لتضمن قيامهم بأعمار الأرض(الناهي، ١٩٥٥، ص. ٢٣) .

لم تجد الدولة العراقية بدأ من الاعتراف للقبائل بالحق في الزمتهم في أراضيها الأميرية ، فان الشريعة الإسلامية نفسها ، تعترف بأحياء الأراضي الموات لا تفرق في ذلك بين الأفراد والجماعات، على أن الفرق بين اللزمة وبين احياء الموات واضح فالتزمة لا تجعل القبيلة مالكة للأرض الأميرية بل تنقل هذه الأرض بهذا الحق العيني – الشبيه بحق التصرف – اما الأحياء فيجعل الأرض ملكا لمن أحياها، وحيث ان الأراضي الموات أصبحت مملوكة للدولة . كما قلنا – فإن احياء القبائل الأراضي الأميرية بالزرع والغرس يقتصر اثره على نهجم حق اللازمة عليها فقط. ولقد ترتب على هذا صدور قانون التسوية رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ الذي التي يقانون آخر للتسوية رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨ (ولي، ١٩٨٥، ص. لا يوجد) ، وبموجب هذا القانون قسمت الأراضي إلى أربعة أصناف هي (حمادة، ١٩٩٤، ص. ٢٠١-٢٠٢):

الأراضي المملوكة صرفا وهي الأراضي المسجلة في سجلات الطابوة والتي لدى المتصرف بها وثائق تبين كونها ملكا له على أن لا يكون أهمل التصرف بها دون عذر شرعي لمدة ١٥ سنة.

الأراضي المتروكة وهي الأراضي التي يكون حق الانتفاع بها العامة الناس أو الأهالي قرية أو عدة قصبات مع انها عائدة للدولة.

الأراضي الموقوفة وهي الأراضي التي يتبرع بمنافعها مالكوها على الفقراء كوجه من وجوه البر ويترتب على الوقوف زوال ملك الوقوف عن الموقوف فلا يباع ولا يرهن ولا يورث.

الأراضي الأميرية وهي الأراضي التي تعود رقبتها للدولة اما حق استعمالها واستثمارها فأما يبقى بيد الحكومة أو يفوض إلى الأفراد بالطابو أو يمنح بالزمة وتشمل الأراضي الأميرية جميع الأراضي التي لا يثبت كونها ضمن الأصناف السابقة وعلى هذا الأساس قسمت الأراضي الأميرية إلى ثلاثة اقسام هي:

الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو وهي الأراضي اميرية سبق وأن سجل حق التصرف بها للأفران كاسادي أصحابها وثائق ومستسكات تبرز تسجيل هذا الحق الأراضي الأميرية الممنوحة باللزمة وهي الأراضي التي منح حق اللزمة فيها لأفراد القبائل التصرف بالأرض لمدة لا تقل عن ١٥ سنة الأراضي الأميرية الصرفة وهي الأراضي التي بقيت بيد الحكومة ومسجلة باسم وزارة المالية الأراضي الموقوفة وهي الأراضي التي يتبرع بمنافعها مالكوها على الفقراء كوجه من وجوه البر ويترتب على الوقوف زوال ملك الوقوف عن الموقوف فلا يباع ولا يرهن ولا يورث.

الأراضي الأميرية وهي الأراضي التي تعود رقبتها للدولة اما حق استعمالها واستثمارها فأما يبقى بيد الحكومة او يفوض إلى الافراد بالطابو أو يمنح باللزمة وتشمل الأراضي الأميرية جميع الأراضي التي لا يثبت كونها ضمن الأصناف السابقة وعلى هذا الأساس قسمت الأراضي الأميرية إلى ثلاثة اقسام هي:

الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو وهي الأراضي اميرية سبق وان سجل حق التصرف بها للأفراد وكان لدى أصحابها وثائق ومستمسكات تبرز تسجيل هذا الحق.

الأراضي الاميرية الممنوحة باللزمة وهي الأراضي التي منح حق اللزمة فيها لأفراد القبائل أو لغيراهم من التصرف بالأرض لمدة لا تقل عن ١٥ سنة

الأراضي الاميرية الصرفة وهي الأراضي التي بقيت بيد الحكومة ومسجلة باسم وزارة المالية .

٢. تطور الري :

تروى الأراضي في العراق اما سيحا او بالآلات الرافعة ، اما السيح فيكون اما باطلاق مياه الفيضان على الأراضي دون الاعتماد على الترع وذلك يكون في الأراضي القريبة من ضفاف الأنهر ، واما ان يكون بواسطة الترع التي تجر فيها المياه إلى الأراضي التي يراد زراعتها وتطلق عليها ، وقد قدرت في سنة ١٩٣٦ مساحة الأراضي التي تروى بمياه الفيضان مباشرة بنعو ١٠٠ الف هكتار او جزء من ١١ جزءا من مساحة الأراضي التي اصابها الري في تلك السنة وقدرت المساحة التي أرويت سيحاً بواسطة الترع بنحو ٦٠٠ الف هكتار او ٦ اجزاء من ١١ جزءا من مساحة الأراضي المزروعة وقدرت مساحة المسقاة بالآلات الرافعة بنحو ٤٠٠ الف هكتار او ٤ اجزاء من ١١ جزءا من الأراضي الأراضي المروية(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٢٠٣) ، وتستعمل طريقة الري سيحا مباشرة بمياه الفيضان في المناطق السفلى من اراضي دجلة والفرات، ولان هذه

الاراضي منخفضة لذلك تكون مستنقعا طول مدة فصل الفيضان ، اما الري الدائم سيحا بواسطة الترع أو الجداول فيشمل منطقة الفرات(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٢٠٣) ، وأما الآلات الرافعة أو الوسائل التي تستعمل لرفع المياه السقاية الأراضي المرتفعة عن مستوى الأنهر في العراق فهي المضخات والنواعير والكرود واهمها المضخات. وقد كانت تستخدم في العراق قبل الحرب الكبرى ولكن الى حد محدود جدا غير ان النماء المرافق النفطية وتسهيل الحصول على الوقود بأثمان طفيفة ادى الى رواج استعمال المضخات ، ان هبوط اسعار المحصولات في الاسواق العالمية في السنوات الأخيرة قد ادى الى حمود هذا الرواج اذ اصبح عدد كبير من اصحاب المضخات غير قادرين على تشغيلها بربح فاضطرت الحكومة العراقية الى مساعدتهم بتخفيض اسعار زيت الوقود وتخفيض الضرائب الزراعية واعتمادا على قانون ((تشويق الزراع لاستعمال المضخات الذي صدر ١٩٢٦ والذي ينص على تسهيل إجراءات الحصول الفلاح على المضخات، ومن جهة أخرى اتصلت الحكومة بعدد من الشركات المصنعة للمضخات من اجل توريدها إلى العراق من جهة أخرى، فكان من الطبيعي أن يزداد حجم المساحات المزروعة أكثر من السابق، ففي نهاية سنة ١٩٣٠ وصل عدد المضخات الى ٢٥ الف مضخة معظمها من صنع إنكليزي(الطفيلي، ٢٠١٢، ص. ٩) ، وفي طار هذا الأمر فقد استحدثت وزارة الري والزراعة لتأخذ على عاتقها الاهتمام بالزراعة والري في سنة ١٩٢٧(سلمان، ٢٠٠٤، ص. ٥٨) ، كما صدر قانون تسوية حقوق الأراضي)) و ((قانون حقوق وواجبات الزراع)) في سنة ١٩٣٠.

٣. المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية :

اذا نظرنا إلى الزراعة نظرة اجمالية نجد ان العراق أكثر من أن يكفي نفسه بنفسه زراعياً، فاصلاته الزراعية تفيض عن حاجاته وما يزيد من هذه الحاصلات يصدر إلى الخارج فيدفع ثمن جميع ما يستورده العراق من الحاصلات الزراعية وثمن قسم كبير من وارداته الأخرى، وقد بلغت قيمة ما اصدرته البلاد في السنوات ١٩٣٥ ٣٦ اكثر من ستة ملايين دينار، وهذه القيمة تنقص قليلا عن ثلاثة اضعاف قيمة الواردات. يمكن تصنيف المزروعات في العراق بالشكل التالي(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٢٠١-٢٠٢):

- الحبوب وتشمل أ. الحنطة ب الشعير جـ – الهرطمان د. الباقلاء هـ الرز.

المساحات المزروعة أكثر من السابق، ففي نهاية سنة ١٩٣٠ وصل عدد المضخات الى ٢٥ الف مضخة معظمها من صنع إنكليزي(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٢٠٣)، وفي طار هذا الأمر فقد استحدثت وزارة الري والزراعة لتأخذ على عاتقها الاهتمام بالزراعة والري في سنة ١٩٢٧

(الطفيلي، ٢٠١٢، ص. ١٠٩) ، كما صدر قانون تسوية حقوق الأراضي و ((قانون حقوق وواجبات الزراع)) في سنة ١٩٣٠(سلمان، ٢٠٠٤، ص. ٥٨).

٤. المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية :

اذا نظرنا إلى الزراعة نظرة اجمالية نجد ان العراق أكثر من أن يكفي نفسه بنفسه زراعياً. فاصلاته الزراعية تفيض عن حاجاته وما يزيد من هذه الحاصلات يصدر إلى الخارج فيدفع ثمن جميع ما يستورده العراق من الحاصلات الزراعية ولمن قسم كبير من وارداته الأخرى، وقد بلغت قيمة ما اصدرته البلاد في السنوات ١٩٣٣-٣٤ الى ١٩٣٥ ٣٦ أكثر من ستة ملايين دينار، وهذه القيمة تنقص قليلا عن ثلاثة اضعاف قيمة الواردات(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٢٣٠) .

يمكن تصنيف المزروعات في العراق بالشكل التالي:

أولا : الحبوب وتشمل أ. الحنطة ب الشعير جـ – الهرطمان و الباقلاء هـ الرز.

ثانيا : المحاصيل الزراعية التي تعد مواد أولية للصناعة وتشمل : أ. القطن ب . التبغ ج – عرق السوس

ثالثا : الفواكه واهمها : التمر .

رابعا : الخضروات.

وقد احتلت الحبوب والتمور مكان الصدارة في صادرات العراق حيث بلغت قيمة الحبوب المصدرة عام ١٩٣٩ مليونا و (١٥) الف دينار، بينما بلغت قيمة التمور (٩٦٣) الف دينار في العام نفسه. أما القطن فكانت قيمته (١٢٢) الف دينار ، وشكلت قيمة عرق السوس (١١) الف دينار للفترة نفسها(جميل، ١٩٤٩، ص. ٢٦١) .

اما ما يخص الثروة الحيوانية فانه تنتاب الحيوانات في العراق امراض سارية منها ما هو سريع العدوى وشديد الوطأة وكثير الفتك يسبب حين تفشيه خسائر مادية جسيمة. فاتقاء لهذا الخطر أنشئت في أول سنة ١٩٢٠ مديرية امور البيطرة وجهزت بمختبر صغير ليقوم بفحص النماذج واللطخات الباتولوجية لتشخيص الامراض السارية وكبر هذا المختبر في سنة ١٩٣٤ . وهو يقوم الآن زيادة على اعماله السابقة بتحضير اللقاحات والامصال المختلفة اللازمة لمكافحة الأمراض السارية، وحولت المديرية بموجب قانون امراض الحيوانات رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٤ صلاحية واسعة لمتابعة مكافحة الأمراض السارية في جميع مناطق العراق. ولكن فاعلية المكافحة بقيت محدودة ذ ان القانون المذكور القي أمور المكافحة على عاتق السلطات البيطرية فقط . فأهاب هذا الأمر بمديرية امور البيطرة لاستصدار قانون امراض الحيوانات العفنة رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ عوضاً عن قانون سنة ١٩٢٤ ، وبموجب القانون الجديد كلفت السلطات الادارية لمعاونة الأطباء

البيطريين ، وبذلك سيتسنى لمديرية امور البيطرة متابعة امور المكافحة على نطاق أوسع(جميل، ١٩٤٩، ص. ٢٢٧).

والمكائن الكهربائية(حسن، ١٩٩٦، ص. من ٥٥٠-٥٥١) ، وكانت التمور والشعير والحنطة والجلود والصوف والنفط والحيوانات من أهم المواد والسلع التي يصدرها العراق (حسن، ١٩٩٦، ص. من ٥١٨-١٩٥١) ان العراق ، كأكثر بلدان الشرق الأدنى التي تتكلم اللغة العربية ، يواجه رصيداً تجارياً سلبياً أي ليس في مصلحة البلاد فنسبة قيمة البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة إلى قيمة البضائع المستوردة المصرح عنها انها للاستهلاك المحلي قد كانت تتراوح كما وردت في سجلات الكمارك للسنوات العشر ١٩٢٦ - ٢٧ إلى ١٩٣٥-٣٦ بين أعلى رقم بلغته وهو ٥٨ بالمئة في سنة ٢٨٠١٩٢٧ وانتى رقم هبطت اليه وهو ٣٣ بالمئة في سنة ١٩٣٢-٣٣ (حمادة، ١٩٩٤، ص. من ٢٨٥). وقد كان معدل النسبة في هذه المدة نفسها نحو ٥٠ بالمئة، وبلغت قيمة البضائع المستوردة في هذه المدة نحو ٥٦١ مليون دينار عراقي بينما بلغت قيمة البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة نحو ٣٢٣ مليون دينار عراقي اي ان العجز بلغ نحو ٣٢٤٨ مليون دينار عراقي . ويسدد قسم هام من هذا العجز التجاري من زيادة الذهب المصدر على الذهب المستورد. وقد بلغت هذه الزيادة في المئة من ١٩٢٦-٢٧ فى ١٩٣٥-٣٦ نحو ٥٦٣ مليون دينار عراقي . والموارد الأخرى الهامة التي يسدد منها العجز التجاري هي : أولاً الأموال التي تدفعها شركات النفط إلى الحكومة ثانيا رسوم المرفأ والنقل، ثلثا تتفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد بشكل بضائع رابعاً الأموال التي تنفقها القوى البريطانية واصحاب الامتيازات الأجانب في العراق، خاصاً ما تربحه البلاد من تجارة الترانسيت والتصدير ، وخلافاً لسوق استيراد البضائع الاستهلاكية المصنوعة ، نجد أن سوق البضائع الرأسمالية أقل منافسة. ويرجع ذلك إلى صغر حجم السوق، وإلى الطبيعة التخصصية لبضائع رأس المال (حسن، ١٩٩٦، ص. من ٢٦٧) ، فقد بلغ مجموع قيمة تجارة الشاي ، والسكر، والمنسوجات في ١٩٣٦ ما يقارب مليوني دينار، يتعامل فيها منتان وستة وسبعون مستورداً من كافة الأصناف من ضمنها ثلاث وعشرون شركة مستوردة كبيرة ، عشر منها أجنبية فقط أن درجة المنافسة . كما يتضح من نسبة المستوردين إلى قيمة المستوردات، ونسبة المستوردين الوطنيين إلى الاجانب ، أكبر من تجارة المنسوجات اذا ما قورنت بتجارة الشاي والسكر المماثلة وبخلافه، فإن قيمة المكائن والبضائع المعدنية تقدر بمليون ونصف مليون دينار في ١٩٣٦، يتعامل بها ثمانية وثلاثون مستورداً فقط، منها احدى وعشرون شركة كبيرة ، ويضمنها أربع شركات وطنية مستوردة(حسن، ١٩٩٦، ص. من ٢٦٩) .

ثانياً : الصناعة

كانت الحكومة قد شكلت عاملا آخر في تأخر الصناعة نتيجة لعدم رغبتها بإيجاد صناعات عراقية بسبب قلة مواردها المالية ووجود النفوذ الاجنبي الذي جمل من السوق العراقية مجالا لتصريف بضائعه(محاضر مجلس النواب : الجلسة ٢٩ ، ١٩٣٩، ص. ٥١٦) ، على الرغم من قيامها بإنشاء المصرف الزراعي – الصناعي عام ١٩٣٥ والذي كانت امكانياته المالية محدودة لم تستطيع تلبية حاجات الزراعة والصناعة(الانكلي، ١٩٩٣، ص. ٩٨) ، كما قامت الحكومة بإصدار قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٣٣ وقصدت من ورائه حماية الصناعات المحلية، بالإضافة إلى ذلك اهتمت الحكومة بالتعليم الصناعي بسبب ارتباطه بترقية الصناعة وفقد بلغ عدد الطلبة في مدرسة صناعة بغداد للعام الدراسي (١٩٣٥ – ١٩٣٦) نحو ١٢٠ طالبا والفروع التي تدرس فيها هي الخراطة السباكة البرادة الحدادة والكهرباء(حمادة، ١٩٩٤، ص. ٢٩٦-٢٩٧) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن ميزانيات الدولة طيلة تلك الفترة لم تول اهتماما يذكر مما كان يعكس نظرة الحكام الوحيدة الجانب ، فأن هؤلاء كانوا يعتبرون الاعتقاد بإنشاء صناعات في العراق انما هو اعتقاد خاطئ باستثناء ما تضمنته منهاج وزارة ياسين الهاشمي الثانية من اهتمام بهذا القطاع حيث أكد عزم الحكومة على توسيع المشاريع الصناعية واستثمار الكنوز الأرضية وضرورة ايجاد تشكيلات ودوائر متخصصة(القيسي، ١٩٧٥، ص. ٢٦٢) ، اضافة الى قيام الوزارة المذكورة بتخصيص مبلغ ربع مليون دينار لإنشاء مصفى لتزويد الفطر بما يحتاجه من النفط(شاني، ١٩٨٣، ص. ٢٩) ، ايضا تم استحداث مديرية المباحث الصناعية التابعة لوزارة المواصلات والاشغال لوضع مناهج للمشاريع الصناعية ، اضافة الى تشكيل مجلس اقتصادي في أيار ١٩٣٥ برئاسة الهاشمي نفسه(القيسي، ١٩٧٥، ص. ٢٦٢-٢٦٣) ، ولم يتعد النشاط الصناعي الرسمي الصرف حدود تأسيس معمل صغير لصنع الأسلحة الخفيفة ببغداد ١٩٣٤ ، والذي استوردت له المكائن من انكلتر (الانكلي، ١٩٩٣، ص. ١٢٢-١٢٣) ومن الناحية العملية كان تطور الصناعة خلال تلك الفترة يجرى ببط واقتصر على قطاعين الأول هو قطاع المواد الانشائية أما الثاني فهو قطاع الصناعات التي تعتمد على تحويل بعض المنتجات المحلية كالتبغ والحبوب والقطن(الدره، ١٩٦٩، ص. ٣٩).

ثالثاً: التجارة

استعادت التجارة العراقية مكانتها بعد زوال اثار الازمة الاقتصادية العالمية وشهدت انتعاشا جديدا ابتداء من العام ١٩٣٣(الجليلي، ١٩٥٥، ص. ٨٣) ، كانت سياسة التصدير والاستيراد تقوم على أساس " سيامة الباب المفتوح" والتي تتضمن أن تعامل الدولة المنتدبة رعايا جميع

الامـم معاملـة متسـاوية فـي الشـؤون الاقتصـادية والتجاريـة فـي الأراضـي المشـمولة بالانتـداب المفروضة على العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠ البريطانية العراقية(الحبيب، ١٩٦٧، ص. ٧) .

تأثرت تجارة العراق الخارجية خلال تلك الفترة بالعوامل التالية:

أ- طبيعة الانتاج العراقي.

ب- العلاقات السياسية والاتفاقات الاقتصادية والتجارية .

ج- السياسة الاقتصادية.

د- مالية الدولة ومستوى دخل الفرد .

هـ- التقييدات والتعريفات الكمركية(حمدي، ١٩٦٨، ص. ٣١٥)

تطورت تجارة الاستيراد خلال تلك الفترة نتيجة تطور علاقات العراق التجارية بالدول الأخرى ، لاسيما بعد تطبيق قاعة الاستيراد النسبي(جميل، ١٩٤٩، ص. ٣٥٠) وهو تحديد نسبة خاصة بين قيمة ما يمكن استيراده من اليابان وبين ما يمكن تصديره اليها وقد بدأ بتطبيق هذه القاعدة في أواسط ١٩٣٦ ، كان الغرض الظاهر منها اصلاح الميزان التجاري التي تترتب عليها تغيير مسلك كل من تجارتي الاستيراد والتصدي(جميل، ١٩٤٩، ص. ٣٥٠)

أهم تطور طرأ على تجارة الاستيراد خلال تلك الفترة هو ازدياد قيمة المستورد من اليابان اذ اصبحت هذه الدولة تحتل المرتبة الثانية بين الدول التي يستورد منها العراق في حين بقيت بريطانيا في مركزها الأول باعتبارها اهم دولة مستورد منها ، حيث كانت الواردات العراقية خلال تلك الفترة تأتي بصورة خاصة من بريطانيا (٣٠,٣٤) من مجموع قيمة الاستيراد فالهند (١١,٥٢) فاليابان (١٠,٢٨) فايران (٢٥) (٧) فالولايات المتحدة (٥٧٨) فالمانيا (٥٠٠٩) فبلجيكا (٤,٧٩) فايطاليا (١٢,٣) (متولي، ١٩٦٤، ص. ٣٦)، أما أهم السلع الاستهلاكية والمصنعة التي كان العراق يستوردها فكان أهمها الشاي، السكر الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية وكذلك الحديد والحديد الصلب الفولاذ

الخاتمة

١- يبدو ان الاوضاع الاقتصادية السيئة التي كان يعاني منها العراق في عهد الانتداب كانت بسبب هيمنة بريطانيا

على الاقتصاد العراقي بالكامل وتوجيهه تلبية لحاجاته، فبالنسبة لقطاع الزراعة سعت بريطانيا إلى توسيع الهوة بين الشيخ والفلاح، من خلال توسيع صلاحيات الشيخ وجعله المسؤول عن تنظيم الفعاليات الانتاجية ، مستغلة المكانة الاجتماعية التي يحظى بها ، بحكم العرف العشائري والتقاليد الموروثة . لكنها من جانب آخر شددت على الشيخ وطالبته بالمزيد من الضرائب وعليه

وقـع العـبء الأكبـر علـى الفلاحـين ، حتـى غـدت علاقـة الشـيخ بـالفلاح محكومـة بالعامـل الاقتصادي، بعد أن كانت ذات طابع اجتماعي يقوم على رابطة الدم والعشيرة الواحدة .

٢- كانـت هيئـة المستشـارين البريطـانيين لهـا الحظـوة الأكبـر والقـول الفصـل، وتلخصـت أهـداف الإدارة الزراعيـة بـالتركيز علـى استحصـال المـوارد المائيـة مـن قطـاع الزراعـة – حتـى أن كفـاءة الإدارة، كانـت تقـاس بحجـم المـوارد المسـتحملة ، وعليـه تعرضـت الفعاليـات الزراعيـة للأعمـال وبالتالي عانت من التخلف.

بالرغم من سمة التواضع التي ميزت الصناعة الوطنية والمشاكل التي واجهتها ، إلا أن البعض من المعامل استطاع أن يخترق هذا الحاجز ويقدم إنتاجه معتمدا على الرأسمال الوطني . حتى أن المرحلة أبرزية طرب صناعية كان لها أهميتها الاستثنائية في تاريخ الصناعة العراقية .

من الظواهر البارزة التي شهدها الاقتصاد العراقي في تلك الحقبة ، تسديد العراق حصته من الله العموميـة ، والملابسـات التـي رافقت القضـية، واصـدار العـراق العملـة الوطنيـة التـي مثلـت رمـزا وطنيا

مصادر البحث

١. أحمد، كمال مظهر. (١٩٨٣). العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية . مجلة آفاق عربية، العدد السابع، مارس.
٢. الانكلي، كاتلين إم. (١٩٩٣). تصنيع العراق. ترجمة حامد الطائي وخطاب مكار العليا. بغداد: مطبعة دار التضامن.
٣. البواري، نوري خليل. (١٩٦٦). الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق . القاهرة.
٤. الجليلي، عبد الرحمن. (١٩٥٥). محاضرات في اقتصاديات العراق القاهرة
٥. جميل، مظفر حسين. (١٩٤٩). سياسة العراق التجارية. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.
٦. الجواهري، عماد أحمد. (١٩٧٨). تاريخ مشكلة الأراضي في العراق . بغداد: دار الحرية للطباعة.
٧. الحبيب، عبد الرحمن. (١٩٦٧). محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية. القاهرة.
٨. حسن، محمد سلمان. (١٩٩٦). التطور الاقتصادي في العراق . بيروت.
٩. الحسني، عبد الرزاق. (١٩٦٨). العراق قديماً وحديثاً . صيدا: مطبعة العرفان.
١٠. حمادة، سعيد. (١٩٩٤). النظام الاقتصادي في العراق. بيروت: المطبعة الأمريكية.
١١. حمدي، عبد الوهاب النجار. (١٩٦٨). سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. بغداد.

١٢. الدرة، صباح. (١٩٦٩). حول البرجوازية الصناعية في العراق . مجلة الثقافة الجديدة، العدد الثاني، مايو.

١٣. الدرة، صباح. (١٩٩٨). التطور الصناعي في العراق – القطاع الخاص . بغداد: مطبعة النجوم.

١٤. السامرائي، سعيد عبود. (١٩٧٦). السياسة المالية في العراق . النجف.

١٥. السامرائي، سعيد عبود. (١٩٦٩). سياسة التصنيع في العراق. بغداد.

١٦. سلمان، عبد الهادي كريم، وفليح حسن علي. (٢٠٠٤). الفكر الاقتصادي والاجتماعي لدى الملك فيصل الأول (ص. ٥٨). مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة.

١٧. شاني، عبد الله. (١٩٨٣). مجهول مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠–١٩٥٨. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب.

١٨. الطفيلي، ستار علك. (٢٠١٢). التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٢١–١٩٣٢ خلال مدة الانتداب البريطاني (المجلد، العدد ٩). مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

١٩. عبد القادر، مصطفى. (١٩٧٥). التجارة التاريخ السياسي العلاقات العراق الدولية بالخليج العربي . البصرة

٢٠. العبوسي، محمد جواد. (١٩٥٨). محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. القاهرة:

٢١. فوستر، هنري. (١٩٣٨). تكوين العراق الحديث . ترجمة عبد المسيح جويدة. بغداد: مطبعة الشعب.

٢٢. القيسي، سامي عبد الحافظ. (١٩٧٥). ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بغداد.

٢٣. كجه جي، صباح أسطفيان. (٢٠٠٢). التخطيط الصناعي في العراق، بغداد

٢٤. متولي، هشام. (١٩٦٤). اقتصاديات القطر العراقي. دمشق: مركز الدراسات الاقتصادية.

٢٥. محاضر مجلس النواب. (١٩٣٩). الجلسة التاسعة والعشرون من الاجتماع غير الاعتيادي

٢٦. الناهي، إصلاح الدين. (١٩٥٥). مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي بغداد: مطبعة دار المعرفة.

٢٧. الهاشمي، طه. (١٩٣٠). جغرافية العراق التقوية. بغداد: مطبعة دار السلام.

٢٨. الهاشمي، طه. (١٩٣٦). جغرافية العراق . بغداد: مطبعة المعارف.
٢٩. الهلالي، عبد الرزاق. (١٩٥٨). الهجرة من الريف إلى المدن في العراق بغداد
٣٠. الوردي، علي. (١٩٧٨). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد
٣١. ولي، عدنان أحمد، وآخرون. (١٩٨٥). موسوعة حضارة العراق. بغداد

ترجمة المصادر العربية

- Ahmad, Kamal Mathhar. (1983). Iraq in the Years of the Global Economic Crisis. Arab Horizons Journal, Issue 7, March.
- Angli, Kathleen M. (1993). Industrialization of Iraq. Translated by Hamid Al-Taie and Khattab Makar Al-Ulya. Baghdad: Dar Al-Tadamun Press.
- Al-Bouwari, Nouri Khalil. (1966). Industry and Industrial Projects in Iraq. Cairo.
- Al-Jalili, Abdul Rahman. (1955). Lectures on the Economics of Iraq. Cairo.
- Jamil, Mudhafar Hussein. (1949). Iraq's Trade Policy. Cairo: Nahdat Misr Press.
- Al-Jawahiri, Imad Ahmed. (1978). History of the Land Problem in Iraq. Baghdad: Dar Al-Hurriyah for Printing.
- Al-Habib, Abdul Rahman. (1967). Lectures on the Development of Iraq's Foreign Trade. Cairo.
- Hassan, Mohammed Salman. (1996). Economic Development in Iraq. [Beirut: [Publisher.
- Al-Hasani, Abdul Razzak. (1968). Iraq: Past and Present. Sidon: Al-Irfan Press.
- Hamada, Said. (1994). The Economic System in Iraq. Beirut: American Press.
- Hamdi, Abdul Wahab Al-Najjar. (1968). Foreign Trade Policy in Iraq after World War II (p. 315). Baghdad.
- Al-Durra, Sabah. (1969). On the Industrial Bourgeoisie in Iraq. New Culture Journal, Issue 2, May.

- Al-Durra, Sabah. (1998). Industrial Development in Iraq – The Private Sector. Baghdad: Al-Nujoom Press.
- Al-Samarrai, Saeed Aboud. (1976). Fiscal Policy in Iraq. Najaf.
- Al-Samarrai, Saeed Aboud. (1969). Industrialization Policy in Iraq. Baghdad.
- Salman, Abdul Hadi Kareem, & Faleh Hassan Ali. (2004). Economic and Social Thought of King Faisal I (p. 58). Journal of the Kufa Studies Center, University of Kufa.
- Shani, Abdullah. (1983). The Unknown Role of the Reconstruction Council in Iraq 1950-1958. Master's Thesis, University of Baghdad, College of Arts.
- Al-Tufayli, Sattar Allak. (2012). Economic Developments in Iraq 1921-1932 during the British Mandate Period (Vol., Issue 9). Journal of Human Sciences, University of Babylon, College of Education for Human Sciences.
- Abdul Qadir, Mustafa. (1975). Trade, Political History, and Iraq's International Relations with the Arabian Gulf. Basra: [Publisher].
- Al-Abousi, Mohammed Jawad. (1958). Lectures on Economic Development Problems in Iraq. Cairo.
- Foster, Henry. (1938). The Formation of Modern Iraq. Translated by Abdul Masih Jouida. Baghdad: Al-Shaab Press.
- Al-Qaisi, Sami Abdul Hafidh. (1975). Yassin Al-Hashimi and His Role in Iraqi Politics. Baghdad.
- Kajaji, Sabah Astefian. (2002). Industrial Planning in Iraq. Baghdad
- Metwally, Hisham. (1964). Economics of Iraq. Damascus: Center for Economic Studies.
- Proceedings of the House of Representatives. (1939). The 29th Session of the Extraordinary Meeting.
- Al-Nahi, Islah Al-Din. (1955). Introduction to Feudalism and the Land System. Baghdad: Dar Al-Ma'arifah Press.

• Al-Hashimi, Taha. (1930). Iraq's Geography – Strengthening Edition. Baghdad: Dar Al-Salam Press.

• Al-Hashimi, Taha. (1936). Geography of Iraq. Baghdad: Al-Ma'arif Press.

• Al-Hilali, Abdul Razzak. (1958). Rural-to-Urban Migration in Iraq. Baghdad.

• Al-Wardi, Ali. (1978). Social Glimpses of Modern Iraq's History. Baghdad.

• Adnan Ahmed, et al. (1985). Encyclopedia of Iraqi Civilization. Baghdad.Wali, Adna

Abstract

المقدمة